

انحلال العلاقة الزوجية في المسيحية

د. عادل سعد جيب الله بخيت*

المستخلص:

هدف البحث لمعرفة كيفية إنهاء العلاقة الزوجية عند المسيحيين في الحالات التي وافقت عليها القواعد الطائفية وهي (حالة الزنا وترك الملة)، وكيف ينظر مجلس الملة في الحالات التي تم فيها الطلاق بواسطة المحاكم المدنية المختصة باعتبار أن الطلاق هو إجراء قانوني يقوم عليه إنهاء العلاقة، واتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. وتوصل البحث إلى نتائج أهمها:

١. إن جميع الطوائف لا تبيح انحلال الزواج بالتطليق إلا في حالات محدودة محصورة، لأن هذا لا يتفق وخصائص الزواج المسيحي من حيث اعتباره رابطة مقدسة فالأصل عندهم ألا ينحل الزواج إلا بالموت.
٢. لا يحق للزوجين إنهاء حياتهم الزوجية بالإرادة المنفردة أو بالاتفاق، كما في الإسلام، لأن ذلك يعتبر خروجاً على الأصل العام وأنه لا يمكن الخروج على ما تقره الشرائع الطائفية وأن الحالات التي يباح فيها انحلال الرابطة الزوجية لا يصح التوسع في تفسيرها أو القياس عليها باعتبارها واردة على خلاف الأصل.
٣. إذا كان سبب الطلاق من جانب المرأة، فهي تفقد كل شيء المهر والدوطة والجهاز الذي قد تكون أحضرته لبيت الزوجية إذا كان لها أولاد، مما يعني أن الأولاد يظلون مع والدهم دون اعتبار للزوجة المذنبة في حضانتهم إذا كانوا قسراً.

*. رئيس قسم تدريب القيادات بمعهد البحوث والدراسات الاستراتيجية.

Abstract:

The research aimed at showing how Christians come to end the marriage relation in the cases adopted by bases sects which are (Committing adultery and leaving religion), and how the religion council in cases in which divorce was achieved by special civil courts considering divorce as a legal procedure on which the marriage relation is ended. The research followed the historical method and analytic descriptive method. The most important reached reach by the research are:

١. All parties do not consider it lawful by divorce except in limited restricted cases because this does not agree with the Christian marriage characteristics; hence it is considered a secured tie, basically unfastened except lay death.
٢. The couple has no right to end their marriage life by their individual desire or by their agreement together, as in Islam, as it is considered against the common principle and it is impossible to go against what is admitted by the parties sharia, and the lawful cases for the end of this relation cannot be expanded in its explanation or measure on it, as it goes against the principle.
٣. If the reason of divorce is from the women so, she loses everything ; the children the dots and the trousseau that she might have brought to their house, if she had got children which means that the children will remain with their father regardless to the wife who is guilty in their custody if they were underage.

المقدمة:

قد قام تنظيم الديانة اليهودية للزواج على إباحة انحلال الطلاق، وإعتبار الطلاق واقعاً بعبارة الرجل، فهي تحمل لمن يريد أن يطلق زوجته وذلك بدفع إليها كتاب طلاق، فتتحل بها العلاقة الزوجية.

وقد كان هذا هو حكمها عند ظهور المسيحية، بجانب الشريعة اليهودية كان للقانون الروماني الذي كان مطبقاً في فلسطين حيث ظهرت المسيحية، وبدأت الدعوة لها، وكان القانون الروماني يجعل الطلاق حقاً لكل من الرجل والمرأة، فتحل العلاقة الزوجية إذا عبر أحدهما عن رغبته في إنهاؤها دون أن يكون هنالك أي قيد على حل الزواج^(١).

إذاً المسيحية ظهرت في بيئة تتفق فرائضها على قابلية الزواج للإنحلال إلا أن المسيحيين قد استندوا في القول لعدم قابلية الزواج للإنحلال إلى نصوص الكتاب المقدس التي تنهي عن الطلاق على خلاف شريعة موسى رضى الله عنه.

ففي انجيل مرقس نجد قول المسيح (من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت بأخر تزني)^(٢).

وجاء كذلك في إنجيل متى^(٣) مثله، ولكن استثنى منه إباحة الطلاق لعلّة الزنا وأيضاً استند كل حديث بولس الرسول عن تشبيه علاقة الزوجين بعلاقة المسيح بالكنسية وهي علاقة إلهية مقدسة دائمة.

وعندما انقسمت المسيحية^(٤) بين كنائسها منذ عام ١٠٥٤م، وكان سبب الانقسام إصدار المجامع الدينية (٤١٥) قراراً يتعلق بطبيعة السيد

المسيح عليه السلام، من إنه نوطبيعتين، طبيعة بشرية وطبيعة إلهية، مما أدى إلى انقسام بين الكنيسة إلى كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت، واستقلت كل كنيسة أوطائفة في بيان أحكامها الدينية، وكان مبدأ عدم قابلية الزواج للانحلال من القواعد التي اختلفت معيارها لدى كل كنيسة عن الأخرى، فالتزمت الكنيسة الكاثوليكية إلزاماً تاماً، وحرمت الطلاق لأي سبب من الأسباب في حين سمحت الكنائس الأخرى أرثوذكسية وبروتستانية بالطلاق في نطاق يتسع أويضيق. ولكن اشترطت دائماً صدور حكم به من هيئة الكنيسة.

أما مبدأ عدم الانحلال في الكنائس الثلاث هذا ما سأتناوله في هذا المبحث الأول الذي يتكون من ثلاثة مطالب:

المبحث الأول

مبدأ عدم انحلال الزواج للكنائس الثلاث

أولاً: الكنيسة الكاثوليكية:

لم تستطع الكنيسة الكاثوليكية أن تصل إلى فرض مبدأ عدم الانحلال على أتباعها إلا بالتدرج ولتأصيل قواعد القانون الروماني في نفوسهم وتمسكهم به.

فبدأت بأن استلزمت الرجوع إليها عند إيقاع الطلاق من أحد الزوجين طبقاً للقانون الروماني لتري إن كان له مبرر، توافق عليه الكنيسة فتصدر حكماً بوقوعه ومن المبررات زنا المرأة، وعنة الرجل، ووقوع أحد الزوجين في الأسر أو دخوله الرهبنة برضاء الطرف الآخر.

ثم تدخلت للحد من آثار الطلاق وذلك بجعله مجرد انفصال بين الزوجين في المعيشة مع بقاء رابطة الزواج. وكانت تهدف عند موافقتها على الطلاق، أن يدم زواجاً جديداً قبل موت مطلقه، وذلك سمي بالانفصال جسمانياً.

ثم تمكنت كنيسة روما لسبب ضعف السلطة، من أن تشاركها في اختصاصاتها التشريعية والقضائية، بل استقلت بعد ذلك بهذه السلطة في مسائل الزواج والطلاق، واستطاعت أن تفرض مبدأ عدم قابلية الزواج للانحلال فرضاً صريحاً على إتباعها. ولم يبق لهم من صور انحلال الزواج سوى الانفصال الجسماني الذي لا يعتبر حلاً حقيقياً للزواج وإنما مجرد وقف للمعيشة المشتركة مع قيام الزواج في آثاره الأخرى

وخصوصاً في تحريم الزواج على المنفصلين وقد فرق الكاثوليك^(٥) بين الزواج الصحيح المقرر المكتمل وبين غير المكتمل كما يلي:

أ: الزواج الصحيح المقرر غير المكتمل:

هو الزواج الذي لم يتم فيه المخالطة الجسدية بين الزوجين على الرغم من انعقاده صحيحاً، فهذا الزواج يجوز حله وانقضاءه في حالتين: الحالة الأولى: دخول الزوجين حياة الرهبانية المقصود بها الترهين الكبير دون النذر البسيط من أحد الطرفين سواء تم ذلك برضاء الطرف الآخر أم لا. ذلك تماشياً مع التعاليم الكنيسية التي تغض بتفضيل حياة البتولية على الزواج.

ففي هذه الحال تتحل الرابطة الزوجية بقوة القانون، ويحق للطرف الآخر أن يتزوج من جديد، بمجرد دخول الثاني في الرهبانية دون الحاجة إلى الحكم بانتهاء الزوجية ويعود ذلك إلى الزوجين في حالة عدم الاختلاط الجسدي (المعاشرة الزوجية) ولا يعتبران جسداً واحداً وبالتالي يحق لأي منهما أن يتزوج من جديد والآخر أن ينصر كلياً للرهبانية.

الحالة الثانية: فسخ الزواج لسبب عادي:

يجوز فسخ الزواج إذا توافرت الشروط الثلاثة الآتية:

١. قيام سبب عادي يبطل الفسخ كالعجز الجنسي، بعد العقد وقبل الدخول أن يقوم (البابا) بالفسخ ويملك غيره هذه السلطة.

٢. للبابا السلطة التقديرية في قبول السبب المبرر للفسخ وفي الحكم به.

٣. أن يثبت أمام سلطة الفسخ وأن الزواج غير مكتمل ولم يحصل فيه دخول أو اتصال بين الزوجين.

ب: الزواج الصحيح المقرر:

وفي هذا النوع لا يعترف الكاثوليك بانحلال الزواج إلا بالموت ولكنهم يقولون بالتفريق الجسماني. الذي فرضه الكاثوليك عوضاً عن الطلاق عندما شعروا بخطورة سلب حق طبيعي للإنسان، ويقصد بالتفريق الجسماني هو حال مابين قيام رابطة زوجية وبين انتهائها، فهما يعيشا زوجين بحيث لا تتم المعاشرة الزوجية، ويكون التفريق الجسماني بقرار من المجلس الكنيسي في الحالات الآتية:

١/ إذا زنى أحدهما.

٢/ إذا اعتنق أحدهما مذهباً غير الكاثوليك

٣/ إذا ربى أحدهما أولاده تربية منافية للعقيدة الكاثوليكية

٤/ إذا ساءت الحياة الزوجية بحيث يصعب استمرارها.

٥/ كل حالة يفرض المجلس أنها كسبب موجب للتفريق الجسماني.

على أي شيء استند المذهب الكاثوليكي في المناداة بعدم الطلاق؟

استدل الكاثوليك على الآتي:

أولاً: ما ورد في الأناجيل:

في إنجيل (لوقا) الإصحاح ١٦ العدد ١٨ (كل من يطلق زوجته ويتزوج بأخرى يزني).

في أنجيل (مرقس) الإصحاح ١٠ العدد ٢-١٢ (تقدم الفريسيون فسألوه هل يحل للرجل أن يطلق امرأته ليجربوه، أجاب وقال هم بماذا أوصاكم

موسى قالوا: أذن موسى أن يكتب كتاب الطلاق ويخلي، أجاب يسوع وقال لهم: من أجل قساوة قلوبكم كتب لكم هذه الوصية ولكن من بدء الخليقة خلقهم الله ذكراً وأنثى ولذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون كلاهما جسداً واحداً فالذي زوجه الله لا يفرقه إنسان، ثم في البيت سأله تلاميذه أيضاً غير ذلك فقال لهم من طلق امرأته وتزوج بأخرى فقد زنى عليها وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت من آخر فهي زانية)

وجاء في أنجيل (متى) الإصحاح ٩ العدد ٣١-٣٢ (من طلق امرأته فليدفع لها كتاب الطلاق لها كتاب الطلاق وأما أنا فأقول لكم من طلق امرأته من غير علة الزنى فقد جعلها تزني ومن بمطلقة زنى) وجاء أيضاً في إنجيل (متى) الإصحاح ٩:٩ (من طلق امرأته إلا لسبب الزنى وتزوج بأخرى يزني ومن تزوج بمطلقة زنى).

وجاء في رسالة بولس: وأما المتزوجون فأوصيهم بأناجيل الرب أن لا تفارق المرأة زوجها وإن فارقه فتلبس غير متزوجة أو لتصلح رجلها ولا يترك الرجل امرأته^(٦).

ثانياً: الزواج سر مقدس من أسرار الكنيسة فلا يجوز انحلاله.

ثالثاً: تأويل الطلاق في إنجيل (متى) من طلق إلا لعة الزنى بالتفريق الجسماني. قالوا لو قصد بالطلاق مفهومه المعروف لتعارض مع آية من تزوج مطلق فقد زنى أو للزوج القول بإباحة وتحريم الطلاق في وقت واحد فتفسير الطلاق بالتفريق الجسماني بجمع بين نصوص الأناجيل ورفع التعارض بين معانيه.

رابعاً: بما جاء في التوراة (سفر التكوين) حيث ينفي أن الله خلق حواء بعد آدم عليه السلام لأنه سبحانه وتعالى وجد أنه ليس حسناً أن يكون آدم وحده ، ووضع على لسان آدم تعقياً على صنع الله قوله هذه الآية (عظم من عظمي) ويقصد بالآية حواء عليها السلام ولحم من لحمي. ومن أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونا جسداً واحداً.

ويفهم من هذا الوصف أن الزواج غير قابل للانحلال إلا بالعرف. خامساً: القانون الطبيعي أن الزواج غير قابل للانحلال لأن قواعده تصف بأن الزواج لا يمكن أن يحقق الأهداف المستوفاة منه إلا إذا كان علاقة دائمة ورباط لا ينفصم.

ثانياً: الكنسية الأرثوذكسية:

عند انفصال الكنيسة الأرثوذكسية المصرية عن كنيسة روما منذ القرن الخامس الميلادي، تم تكوين كنائس شرقية أخرى مستقلة عن الكنيستين السابقتين، ولكن كان يجمعها تأثيرها بالقانون الروماني والفقه الإسلامي في تنظيم أحكام الزواج والطلاق.

لم تقتصر هذه الكنائس في إباحة الطلاق على حالة الزنا وهي الحالة التي وردة نصها في إنجيل (متى) بإجازة الطلاق على حالة الزنا، بل ساد الكنائس الشرقية تفسير ما ورد في هذا الإنجيل على إباحة الطلاق بصفة عامة، وأن الزنا مثلاً للأسباب المبررة له، وتوسعت الكنائس في تحديده إلى حد كبير وقد اعتبروا عدم الوفاق والاتفاق من أسباب الحكم به لدى كنيسة القسطنطينية.^(٧)

ولكن هذه الكنائس الأرثوذكسية ظلت تعتبر الزواج سرّاً مقدساً، بالرغم من أبحاثها للطلاق وفي نطاق واسع أحياناً، تجعل الأصل هو عدم قابلية الزواج للانحلال، ولم تعرف الكنائس الأرثوذكسية الانفصال الجسماني لإبحاثها للطلاق. ولهذا أخذ رؤساؤها وفقهاؤها بتليين القواعد الرومانية وتهذيبها، واعتبرها من القانون الكنسي وكما أخذوا كثيراً من بواعث الطلاق في الفقه الإسلامي كالجنون والعنة والخصي والجب والرتق والجذام والبرص والنشوز.^(٨)

أما التطليق في تعاليم الأقباط الأرثوذكس فإن هناك عدة أسباب تتفق عليه هذه التعاليم في إباحة التطليق منها:
أولاً: الزنا وسوء السلوك:

الزنا في نظر شريعة الأرثوذكس لفظ مطاطي يشمل الزنا الحقيقي (الوقاع) والحالات التي تسبق الزنا والتي تحمل الإنسان على الظن أو الاعتقاد بأنها ستؤدي إليه. ولا فرق بين هذا السبب وبين الزنا، ويعتبر الزنا سبباً للتطليق لما، لما ينطوي عليه من خطأ الزوج الزاني، وإخلاله بالالتزام الأخلاقي، ولذا فإن تحقق الزنا مادياً بحدوث الواقعة دون أن يتوفر القصد إليه، أي إذا أكره عليه الزوج لا يكفي لتبرير طلب الطلاق وحق طلب الطلاق يكون للزوج الآخر دون الزوج مرتكب الزنا، ويسقط الحق في طلب الطلاق للزنا، إذا كان الزوج هو الذي دفع زوجته إلى ارتكابه، كما لو أمر الرجل امرأته بالدعارة.

أن الزنا الذي يعتبر سبباً لطلب الطلاق في شريعة الأقباط الأرثوذكس، ليس هو الزنا بالمعنى الجنائي، ولذا يكفي توافر حدوث الواقعة. مع

القصد إليها دون اشتراط لوقوعه في مكان معين، وبالنسبة للرجل يثبت الزنا كسبب للطلاق بالوسائل التي يتم بها إثبات الوقائع المادية، فتصبح بذلك شهادة الشهود أو على القرائن، يذهب القضاء إلى أن إقرار الزوج بزناه لا يعتبر دليلاً على ذلك إن تبين أنه حلقة من حلقات التواطؤ بين الزوجين للتوصل لإنهاء الزواج بحكم القضاء، إذا لم توجد أدلة أخرى في الدعوى.^(٩)

وكذلك من الأسباب التي تجيز التطلاق قياساً لعلّة الزنا.

١- ما يكدر الحياة الزوجية منها على سبيل المثال (عدم الرضا - الإكراه - عدم موافقة الولي - عدم استكمال السن القانونية للزوج - عدم إجراء المراسم الدينية)

٢- الوقوع في موانع الزواج، منها على سبيل المثال (عدم مقدرة الرجل على المعاشرة الزوجية - حالة الغش في بكاره الزوجية - تعدد الزوجات).^(١٠)

وهنا يقول الأب ثاوث فرج * : في حالة صدور حكم بالتطلاق في المحكمة، لابد من موافقة المجلس الديني على الطلاق حتي يكون قانونياً، أما في حالة عدم التصديق أو الموافقة من المجلس الديني لا يعتبر التطلاق قانونياً وتظل الرابطة الزوجية قائمة بالرغم من صدور الحكم قضائياً بالطلاق.

* الأب فيلب ثاوث فرج/ كنيسة الشهيد بالخرطوم مقابلة تمت مع في هذا الموضوع مع الباحث

وهنا قلت له بان قرار المجلس الديني هنا بعدم الموافقة قد يكون سبباً معقولاً لترك الزوجين المذهب الأرثوذكسي وبتغير المذهب إلى طائفة أخرى أو يعلن إسلامهم وخصوصاً وأن الشريعة الإسلامية تبيح الطلاق، أجب عندما نشعر بأن الأمر سوف ينفلت منا، سوف نوافق بصورة استثنائية بالطلاق!

جاء في جريدة الشرق الأوسط^(١١) معضداً لحدث الأب ثاوث فرج تحت عنوان (اتفقت الطوائف القبطية في مصر لأول مرة منذ أربعين عاماً على مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية لجسامة القضايا المتعلقة بالطلاق والزواج للمرة الثانية - وحدد المشروع الجديد حالتين فقط تبيحان الطلاق هما:

الأولى: حالة الزنا: تعطي الحق للطرف الثاني في الزواج للمرة الثانية، وبينما يظل الطرف المذنب دون زواج.
الثانية: هي ارتداد أحد الزوجين عن المسيحية وصرح في هذه الحالة للطرف الذي بقى على عقيدة المسيحية بالزواج بآخر أو بأخرى.
ويلغي المشروع الجديد الذي جاء بعد أربعين عاماً من الاختلاف في وجهات النظر في هذا الموضوع.

كانت القبطية الأرثوذكسية تعتمد على سببين فقط هما تغير الدين أو الزنا وهو ما أدى إلى وجود آلاف الأزواج الحاصلين على أحكام الطلاق دون الحصول على موافقة الكنيسة على الزواج مرة أخرى، وقد وصلت أعداد هؤلاء إلى حوالي أربعة وأربعين ألف حالة!!!! مازالوا

في انتظار تصريح الكنيسة بالزواج للمرة الثانية، واعتبر مشروع القانون الجديد ست حالات في حكم الزنا هي:

- ١- هروب الزوجة مع رجل غريب أو
 - ٢- المبيت معه دون علم زوجها
 - ٣- مبيت الزوج مع امرأة أخرى ليست من محارمه.
 - ٤- ظهور أوراق صادرة من أحد الزوجين لشخص غريب يدل على وجود علاقة آثمة.
 - ٥- وجود رجل غريب مع الزوجة في حالة مريبة أو تحريض الزوج لزوجته على ارتكاب الزنا والفجور.
 - ٦- إذا حملت الزوجة في فترة يستحيل معها انفصال زوجها لغيابه أو مرضه أو الشذوذ الجنسي) انتهى الخبر
- نلاحظ العدد الكبير للطالين الزواج للمرة الثانية وهو أربعة وأربعين ألف حالة ومازالت هذه الأعداد في انتظار الكنيسة بالتصريح لهم بالزواج أليس في هذا سلب لحقوق الإنسانية والغريب في الأمر أن هذا العدد الضخم هم الذين لم يرتكبوا الجرم، ولم تستطيع الكنيسة أن تحسم أمرهم بشأن الزواج حتى وصل الأمر إلى هذا العدد تصور هذه كم سنة بقي هؤلاء بدون زواج ؟ وما بالك بالذين ارتكبوا الجرم ؟ أليس هذا الأمر مدعاة للانحلال والفسوق والفجور وانتشار الرذيلة والعلاقات المشبوهة الغير شرعية أو ترك الملة ؟

ثانياً: الرهينة:

هي نظام ولد في ظل المسيحية وهي اعتزال عن العالم وملذاته والإخلاص في عبادة الله وامتناع عن الزواج.

ونصت مجموعة القواعد الخاصة بطائفة الأقباط الأرثوذكس الصادر في ١٩٣٨م في المادة (٥٨): على جواز الطلاق إذا ترهب الزوجان أو أحدهما برضا الآخر. إلا أن مشروع ١٩٥٥ لم يعد الرهبانية من أسباب التطلاق، ولسبب الرهينة شرطان:

١. انخراط أحد الزوجين في سلك الرهينة انخراطاً صحيحاً، وأن تتم وفق قواعد الكنيسة، وكان عمره لا يقل عن سبعة عشر سنة، أن يكون غرضه تذليل النفس وعبادة الله.

٢. رضا الطرف الذي لم يترهب من الزوجين.

وفي هذه الحالة يعتبر التطلاق علاجاً وليس عقوبة إلزامية واختيارية، فيتعين على القاضي أن يتأكد من توافره حسب استكمال شروطه^(١٢).

ثالثاً: الغيبة لمدة:

رجحت المجموعات الشرقية بين اشتراط مضي خمس سنوات إلى سبع سنوات غياب الزوج، ولكن يبدو أن ما استقر عليه العمل هو خمس سنوات، كما الجهل بحياة الغائب من وفاته، إذا لم يكن مقره معلوماً والتطلاق بهذا السبب علاجاً لا عقوبة إلزامية ولا اختيارية، ويقصد به انقاذ الحاضر لأن حياتهم أصبحت لا تحقق أغراضها لسبب الغياب ويخضع لكامل تقدير القاضي في حدود سلطته الموضوعية المعقولة فيتعين على القاضي أن يتأكد من توافره حسب استكمال شروطه^(١٣).

رابعاً الهجرة والضرر:

اعتبرت مجموعاتهم (أي المجموعة الشرقية) بأن افتراق الزوجين سبب من أسباب التطلاق إذا توفرتا الشروط التالية:

١. الفرقة التي حدتها مجموعة ١٩٣٨ في المادة (٥٧) والخاصة القانونية بان لا تقل عن ثلاث سنوات.

٢. أن يكون سبب الفرقة خطأ من المدعي عليه وقد عبرت عنها مجموعة ١٩٢٨ بأنها إخلال أحد الزوجين بواجباته نحو الآخر إذا ساءت معاشرته.

٣. استحالة عودة الحياة الزوجية، إلى أن يبلغ الأمر حد يتعذر فيه مهمة الإبقاء على الحياة الزوجية، ويعتبر التطلاق لهذا السبب جزاء وعقوبة تقع على الزوج المتسبب في ذلك، بإخلاله بواجباته الزوجية التي أدت إلى الفرقة، إلا أن التطلاق في هذه الحالة اختياري وليس إلزامي، فللقاضي سلطان الإرادة في رفض التطلاق على الرقم من توفر الوقائع المكونة للسبب المدعي عليه. نصت المادة (٥١) من مجموعة قواعد ١٩٣٨ على إنه: إذا خرج أحد الزوجين على الديانة المسيحية وانقطع أمل رجوعه إليها جاز للزوج الآخر طلب الطلاق. وكما نصت المادة (٤٩) من مشروع ١٩٥٥م على أنه: يفسخ الزواج إذا خرج أحد الزوجين على الدين المسيحي. ويبدو من هذا أن الزوج إذا خرج عن الدين سبب لانحلال الزواج بحكم القاضي.

الطلاق عند الأرمن الأرثوذكس:

تنتهي الرابطة الزوجية عند الأرمن الأرثوذكس بطريقة الإبطال والطلاق و الإبطال يقصد به إبطال الزواج من المحكمة المختصة إذا ثبت لديها أي سبب من الأسباب الآتية:

١. عدم سلامة رضا أحد الزوجين لغلط أو إكراه.
٢. عدم إتمام السن القانونية، ما لم يكن الزواج قد رخصت له السلطة الكنسية بموجب إذن خاص.
٣. العجز الجنسي بسبب طبيعي أو لمرض في أحدهما.
٤. ارتباط أحدهما بزواج سابق.
٥. وجود قرابة من الزوج.
٦. عدم موافقة ولي الأمر على الزواج.
٧. إذا اختطفها الزوج وغصبت بالزواج.
٨. أي أسباب أخرى يقرها العرف المحيط الذي يقتضي فيه الأمر الأرثوذكس بالطلاق، ويكون لكل من الزوجين الحق في طلب التطلق من القاضي كسبب من الأسباب المبيحة للطلاق، وهي في الحالات التالية:

- أ- زنى أحدهما
- ب- محاولة أحدهما قتل الآخر.
- ج- الحكم على أحدهما بخيانة تخل الشرف مدة لا تقل عن ثلاث سنوات
- د- تبديل الدين وتهرب أحدهما من الحياة الزوجية والمسؤولية.

هـ- جنون أحدهما، إذا مضى عليه خمس سنوات أوثبت طبياً عدم شفائه.

و- غياب أحدهما خمس سنوات.^(١٤)

ثالثاً: الطلاق عند طائفة البروتستانت:

عندما حاولت السلطة المدنية في ألمانيا تغيير قرار الحرمان الذي أصدره البابا ضد مارتن لوثر بسبب انشغاقه على الكنيسة، اجتمع حوله بعض الأنصار واحتجوا على ذلك، فأطلق عليه تسمية المحتجين وتعني (البروتستانت) وأن الخلاف الذي قام عليه انفصال البروتستانت عن الكنيسة الكاثوليكية، لم يمنع تأثر القواعد التي وضعها المذهب الجديد بمبادئ القانون الكنسي الكاثوليكي على نطاق واسع، مع ذلك فقد أتى المذهب بتغيرات في تنظيم بعض المسائل التي يحكمها القانون الكنسي ومنها القول بأن الزواج نظام مدني لا قدسية له. وكانت هذه النظرة إلى الزواج هي الأساس الذي تم استبداله في بعض القوانين المتأخرة بالتعاليم المسيحية في إقرار إباحة الطلاق. كالقانون الانجليزي، حيث كان الطلاق عندهم جائزاً بموجبه سنة ١٩٣٧م إلا لسبب الزنى، وعرض البرلمان قانون (هبربرت) الذي استحدث أسساً أخرى للطلاق، وقد وافق عليها مجلس العموم بعد مناقشات حادة استغرقت وقتاً طويلاً.^(١٥) ولكن ضيق مجلس اللوردات من قبول القانون وموقفهم من رجال الكنيسة البروتستانتية كان سبباً في موافقة المجلس على القانون. ويعزى ذلك إلى فكرة اعتبار الزواج نكاحاً مدنياً ولا يحمل قدسية تحريم الانفصال مدى الحياة.

تمسكت فرقة التقليديين بما أقرته الكنيسة الكاثوليكية بشأن الطلاق، ولم يعدلوا عنه وهم الطوائف اليونانية والأسقفية الامحيلكانية والفسطورية، والكلدانية وفئة من البروتستانت حصرت الطلاق على حالة واحدة فقط وهي الخيانة الزوجية (الزنا) فإذا زني أحد الزوجين جاز للآخر طلب الطلاق وأضاف البعض الآخر إلى الزنا سبباً آخر وهو الإرتداد عن الديانة المسيحية وهم الانجيليون المتمسكون بالإنجيل فقط. ولا يعترفون بغيره، وقد نصت المواد (١٧-١٩) من قانون الأحوال الشخصية لطائفة الإنجيليين على أحكام الطلاق، ونصت المادة (١٨) على أنه: لا يجوز الطلاق إلا بحكم المجلس العمومي في الحالتين الآتيتين: ١.

١. إذا زني أحد الزوجين وطلب الطلاق الزوج الآخر.
٢. إذا اعتنق أحد الزوجين ديانة أخرى غير الديانة المسيحية وطلب الزوج الآخر الطلاق.

وقد استحدثت بعض الطوائف الأخرى البروتستانتية سبباً آخر وهو الهجر المتعمد، بأن يهجر أحد الزوجين الآخر ولم يجد تحديداً لمدة هذا الهجر، وفي الراجح المتعلق بالمذهب البروتستانتي على الرغم من هذا التغيير الذي أتى به المذهب البروتستانتي فإن موضع الطلاق ألحق في دائرة ضيقة في مجال الأسباب المبررة حيث لم تتجاوز مجموع هذه الأسباب عن ثلاث هي الزني، الارتداد عن الدين المسيحي والهجر المتعمد بل ظل البعض متمسكاً بنفس الموقف الكاثوليكي في تحريم الطلاق تحريماً باتاً أيّاً كان السبب. (١٦)

المبحث الثاني

العلاقة المالية بعد الطلاق

يقتضي الكلام في هذا الشأن أي العلاقة المالية بعد الانفصال أن نتعرض لأحكام النفقة والتعويض اللذين قد يحكم بهما على أحد الزوجين للآخر، كما يقتضي أيضاً أن تفرض لهذه الحقوق على ما يسمى من مهر أو بائة (دوطة) كما قد يكون هناك جهاز أو أمتعة خاصة بمنزل الزوجية، فكيف يحكم بها بينهما ؟ هذا ما سيتناوله المبحث

أولاً: النفقة والتعويض:

وردت القواعد الخاصة بالنفقة والتعويض اللذين يحكم بهما بعد التطليق، مقتضى غير واضحة، فقد نصت المجموعات الحديثة للأقباط الأرثوذكس على أنه: يجوز الحكم بالنفقة أو التعويض لمن حكم له بالطلاق للزوج الآخر.^(١٧)

ويتضح من هذا النص أن الحكم بأي منهما جوازي للمحكمة وهذا ما تقره القواعد الخاصة لبعض الطوائف الأخرى بالنسبة للنفقة^(١٨).

ومع هذا فإن المادة (٥٤) من قواعد الروم الأرثوذكس تنص على: أنه من يحكم عليه من الزوجين بأنه المتسبب وحده في الطلاق أن يدفع حسب مقدرته المالية نفقة للآخر، وإذا كان محتاجاً لها أي النفقة تعتبرها واجبة عند حاجة الطرف الآخر إليها.^(١٩)

أما الأنجلييون فقد تكلموا عن النفقة عند حديثهم عن المفارقة فنصت المادة (١٥١) من قواعدهم على أنه: إذا كان الزوج سبباً للمفارقة وجبت عليه النفقة لامراته وأولاده الذين هم في حضانتها باتفاق

الزوجين، على تقديرها السلطة المختصة، فالنفقة واجبة على الزوج إذا كان سبب المفارقة من جانبه أما إذا كانت هي المتسببة في الفرقة فلا تلزمه النفقة حتى ولو كان له أولاد في حضانتها.

وكذلك تقضي القواعد الخاصة ببعض الطوائف بتقدير نفقة على من طلب التطلاق لصالح الطرف الآخر متى ما كان سببه خارجياً عن إرادة هذا الأخير كالأمرض بصفة عامة، ومن هذه القواعد ما قد لا تفرق بين سبب وآخر، مثل الأقباط السريان ومنها ما يفرض الحكم بالنفقة على حالة الجنون وحدها كما هو الشأن بالنسبة للروم والأرمن.

وقد جاء في الخلاصة القانونية أو مجموعة السريان أنه: إذا كان التطلاق لسبب قهري وكان من جهة المرأة فإن كان ذلك حدث بعد الزواج فلها كل المهر وكل ما جهزت به، وهذا إذا كان لم يعدم وأما إذا أعدم فليقرها ويبقي عليها.

ويتضح من هذا الحكم بالنفقة يكون في حالي ما ذا كان مهرها أو ما جهزت به قد أعدم، وإلا فلا نفقة لها^(٢٠).

ويبدو أن تقدير النفقة يكون على الزوج فقط لزوجته التي كان السبب من جهتها، أما إذا كان من جهة الرجل فلا نفقة عليها منه ما طلبت التطلاق مع مراعاة استحقاق المرأة لجهازها ومهرها، وما جاءت به المسألة (٢٨) من الخلاصة والمادة (٩٩) سريان على خلاف مما سبق فإن النصوص الخاصة بالروم والأرمن واضحة في هذا الموضوع وهي تجعل النفقة واجبة على طالب التطلاق سواء كان هو الزوج أم الزوجة، فتقرر المادة (٢٤) الروم: أنه إذا كان الحكم مبيناً على إصابة أحد

الزوجين في قواه العقلية يكون الآخر ملزماً بأن يقدم له نفقة كما لو كان قضي بالطلاق لسببه وحده^(٢١).

أياً كان الأمر فإن تقدير النفقة في هذه الحالة أساسه البر والعطف على الطرف الآخر وهو ما تدعو إليه المسيحية بصفة عامة، ولذلك يمكن القول بإعمال هذا الحكم بالنسبة للطوائف الأخرى على أن يراعي في تقدير النفقة ظروف كل من الطرفين.

أما التطبيق لأسباب إرادية في هذه الحالة يحكم بالنفقة على المتسبب بالطلاق، وقد نصت القواعد الخاصة بطوائف الأرثوذكس على هذه الحالة على مجموعات السريان التي لم تتعرض لها بصورة صريحة وواضحة، كما تتفق قواعد الطوائف على أن الملزم بالنفقة هو المتسبب في الطلاق^(٢٢).

إذ ينظر إلى سلوكه على أنه سلوك خاطئ وتفرض النفقة عليه جزاءً له على ما ارتكبه من خطيئة، مما يجعل لها صفة تعويضية وفهم مما جاءت به قواعد الروم، أنه لكي يحكم بالنفقة في هذه الحالة ينبغي أن يكون المحكوم عليه هو المتسبب وحده في الطلاق، على ذلك إذا كان الطرف الآخر قد ساهم في الخطأ وكانت المسؤولية عن الطلاق مشتركة فلا يحكم على أي منهما بالنفقة على الآخر^(٢٣).

وإذا كانت النفقة تفرض بمبلغ من النقود يدفع كل شهر، كما جري العمل عليه، فإن المادة^(٢٤) من قواعد الروم تنص على: يجوز قضاء النفقة دفعة واحدة بناء على طلب من له الحق فيها أو إذا وجدت أسباب قوية^(٢٥).

ولعل أهم ميثاق في هذا الموضوع هو المدة التي يحكم بالنفقة خلالها، فهل يستمر الحكم بالنفقة بعد انقضاء الرابطة الزوجية دون قيد زمني ؟ أم أن المحكوم عليه يلتزم بدفعها إلى أجل معين.؟ ومن المسلم به أنه إذا ما عقد المنتفع بالنفقة زواجاً جديداً سقطت النفقة ، أو تسقط بوفاة المحكوم عليه لأنها لا تورث.

ولقد نصت المادة (٢٤) روم والمادة (٧٥) أرمن والتي يمكن تطبيقهما على كافة الطوائف على أنه: لو مات الزوج لا يحق للزوجة أخذ مالها من دين في ذمته ولو ماتت هي فليس لورثتها المطالبة بشيء منه، إلا أننا لا نجد بين القواعد الخاصة بالطوائف ما يجيب عن هذا التساؤل بصورة صريحة وإن كان يفهم من النصوص الواردة لبعض الطوائف أن الأمر يترك للرئيس الروحي الأكبر الذي له أن يثبت الفسخ بين الزوجين وهو ما يعني ترك الأمر للقضاء في الوقت الحاضر، لأنه هو الذي يقضي بالتطليق بين الزوجين، كما يفهم مما جاءت به بعض الطوائف أن من الممكن الحكم بالنفقة مرة واحدة، مما يعني إمكان وضع حد زمني لها ونظراً لإمكانية معرفة جملة ما يقضي به، لهذا يرى الاستفادة مما جاءت به أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع. فتجدد النفقة بالنسبة للزوجة بفترة محددة أوفي فترة العدة وفي جميع الحالات لا يمكن أن تتجاوز فترة النفقة السنة (٢٥). وتحديدًا بفترة العدة يكون بالنسبة في حالة تقديرها من الرجل للمرأة، وأن النفقة أياً كانت زوجته أو نفقة العدة، إنما تقرض وفق الشريعة الإسلامية نظير احتباس المرأة أثناء الزواج وبعده حتى تنتهي العدة. ولهذا يرى الأخذ

بهذه القواعد والاكتفاء بفرض النفقة على الرجل فقط متى ما كان سبب التطليق من جانبه، وإذا كان السبب من جانب المرأة فلا نفقة لها ولا تفرض على الزوج نفقة عنها على الأقل بالنسبة للأسباب الإرادية. أما الحكم بالتعويض: لا شك انه بالنسبة للأسباب القهرية ينقضي الخطأ على طالب التطليق ولهذا فلا مجال للحكم بالتعويض لأنه أساس الحكم بالنفقة ليس هو الخطأ إنما هو البر والرأفة بالشخص الآخر الذي كان السبب القهري من جانبه. (٢٦)

والواقع أن اصطلاح (تعويض) هنا لا يضع موضعه السليم إذا التعويض يكون عن خطأ وضرر ولا يوجد في هذه الحالة شيء من ذلك ولو افترضنا أن الزوج السليم قد قام بواجباته نحو المريض وينبغي أن يرى أن النفقة هنا تقوم علي البر والمساعدة لمريض، وعلى ذلك يبقي الالتزام على المتسبب في التطليق المريض غير محتاج إليها، من الممكن أن يثار مسألة التعويض في حالة أسباب غير إرادية بصفة عامة كالمرض، إنها صورة أخرى، إذا كان المرض في الجسد ذاته سبباً للتطليق مع علمه بخطورته على الطرف الآخر كمرض من الأمراض الخبيثة والمعدية، ويؤدي إلى أن تكون الأطراف المطالبة بالتعويض من المريض نفسه ومتى أدى ذلك إلى الإضرار به إذا هذا الأمر هنا يتعلق بالخطأ والقدر.

أما بالنسبة للأسباب الإرادية فيه التي يمكن يثار بشأنها موضوع التعويض ذلك لأن القواعد الطائفية تقدر الحكم على المتسبب في

التطليق بالنفقة ويمكن أن يثار التساؤل هل يمكن أن يقضي بالتعويض بدلاً عن النفقة أم يمكن يقضي بالنفقة والتعويض معاً؟

يبدو أن القواعد الطائفية لا تقف موقفاً واحداً في هذا الموضوع فقد نصت القواعد الحديثة للأقباط الأرثوذكس على أنه: يجوز الحكم بالنفقة أو التعويض لمن حكم له بالطلاق على الزوج الآخر. (٢٧) وليس في كتب فقه الطائفة ما يوضع هذا الموضوع موضع التنفيذ إنما اكتفى بالخلاصة المسألة (٣٨) التي تنص على الآتي: إذا كانت الأسباب الإرادية من الرجل فللمرأة الحق في أن تأخذ جهازها ومضافاً لمهرها بالإضافة إلى الهدية المقدسة للعرس وتأخذ أيضاً من نعمته الخصوصية بمقدار ثلث المهر. يفهم من هذه العبارة الأخيرة أن ما تأخذه يكون على سبيل التعويض، تتجه بعض الطوائف إلى التفريق بين النفقة والتعويض وتعالج كلاهما بصفة مستقلة فيبعد أن نصت المادة (٢٤) من قواعد الروم على أن: من يحكم عليه بأنه متسبب وحده في الطلاق يدفع حسب قدرته المالية نفقة للآخر إذا كان محتاجاً. وجاءت المادة (٢٥) والتي تنص على أنه إذا كان الأمر الذي دفع للطلاق، قد وقعت ظروف كان سببها أن تتيح للزوج غير المسئول عن الإهانة جسمية. فللمحكمة أن تقضي في حكمها الصادر بالطلاق بإلزام الزوج المسئول وحده عن الطلاق وان يدفع للآخر مبلغاً من المال بمثابة تعويض أدبي.

ومن هذا يتبين أن النفقة والتعويض مستقلان، وأنه قد يحكم بأي منهما دون الآخر أو قد يجمع بينهما لاختلاف كل منهما عند الآخر، وذلك لأن النفقة إنما يحكم بها مجرد توافر سبب التطليق لأحد الزوجين أما

التعويض فلا يحكم به إلا إذا كانت هناك أضرار غير عادية يترتب عليها التطليق فلا يكفي مجرد الضرر العادي المترتب عن التطليق ذاته ويجب أن تكون تلك الأضرار غير العادية الناشئة من خطأ الطرف الآخر الذي يحكم له بتعويض، إذا لم يتوافر مثل هذا الضرر الغير مألوف.^(٢٨) ومن جهة أخرى فإن القواعد الخاصة ببعض الطوائف كالأرمن قد وضعت تنظيمات لبعض المسائل المالية والجزاء بالنسبة لها فقررت أن الزوج الذي صدر عليه حكم الطلاق يفقد جميع المنافع التي قدمها له الزوج الآخر سواء أثناء الزواج أم قبله ويقصد بها الهدايا المنقولة أو العقارية أم الزوج الذي صدر لمصلحته حكم الطلاق يستبقي المنافع التي قدمها لها الزوج الآخر حتي ولو كان متفقاً على أن تكون متبادلة لكن إذا بنى الطلاق على خطأ من الزوجين يفقد كل منهما المنافع التي قدمها له الآخر.

ثانياً: المهر والبائنة والجهاز:

قد تنشأ بمناسبة الزواج علاقات مالية ثلاث، فقد يدفع الرجل مهراً أو يعد به وقد تقدم الزوجة البائنة وقد تأتي بجهاز إلى منزل الزوجية، فما أثر هذه العلاقة المالية عند انحلال الرابطة الزوجية؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من النظر في العلاقات المالية الثلاث:

أولاً المهر:

إن المهر في الشريعة المسيحية لا يعتبر ركناً من أركان الزواج ولا شرطاً من شروطه، ومع ذلك يسمى المهر المسمى في عقد الخطبة وفي هذه الحالة يستحق المهر المسمى بمجرد وضع إلا كليل في الزواج

الصحيح، وعلى النحو الذي يتفق عليه الطرفان، وقد نظمت القواعد الخاصة بالطوائف المسيحية أحكام المهر عند انحلال الرابطة الزوجية فإذا انحلت بالوفاة وكانت المتوفية هي الزوجة اعتبر تركتها تورث عنها فإذا لم يكن قد دفع إليها المهر كله أو بعضه يوزع على الورثة بعد أخذ الزوج نصيبه منه، أما إذا كان المتوفى الزوج، يكون المهر الذي لم يدفع أو الباقي منه ديناً على تركته تستحقه الزوجة، أما إذا كان انحلال الزواج بالتطليق فقد نظمت بعض الطوائف حكم المهر، وفي ذلك نصت عليه المجموعات الحديثة للأقباط^(٢٩).

حيث تقول: في جنلة الحكم بالطلاق وكان سبب الفسخ قهرياً أي لا دخل لإرادة أحد الزوجين فيه فيكون للمرأة الحق في الاستيلاء على مهرها، أما إذا كان السبب غير قهري فيكون للمرأة الحق في الاستيلاء على مهرها، وأما إذا كان السبب غير قهري فإن كان آتياً من الرجل فللمرأة الحق في أخذ مهرها وإن كان آتياً من المرأة فلا حق لها في المهر. ووضح من تلك المادة أن المرأة تستحق مهرها في حالة الأسباب القهرية وحالة الأسباب الإرادية متى ما كان السبب الإرادي من جهة الرجل ولا تستحق مهرها إذا كان السبب الإرادي من جهتها. ولكن الخلاصة القانونية لمجموعة السريان قد جاءت أكثر تفصيلاً في هذا الموضوع حيث تقول: إن المرأة تستحق مهرها في الحالات الآتية:

١. الأسباب القهرية من جانب الرجل متى ما كان المانع موجوداً به من قبل وكانت لا تعلم به ولا وليها.

٢. في حالة الأسباب القهرية من جانبها متى ما كانت قبل الزواج والرجل يعلم بها أو وليه ويراعي أن المانع الموجود قبل الزواج هنا يؤدي إلى البطلان لا التطليق.

٣. حالة السبب القهري من جانب المرأة وحدث منها بعد الزواج.

٤. إذا كان السبب إرادياً من جانب الرجل وهذه الحالة يراعي إنه لكي تستحق مهرها ينبغي ألا يكون لها أولاد منه فإذا كانت لها أولاد منه يحتفظ بجميع ماله للأولاد، ولا يكون للزوجة إلا الانتفاع أما المكسب فيكون للأولاد. أما بالنسبة للطوائف الأخرى فقد بينت المادة (١٦) من القواعد الخاصة للأنجليين أنه: إذا كان سبب المفارقة من الزوجة فليس لها مهرها أما إذا كان من الزوج فلها مهرها.

ثانياً: البائية (الدوطة):

ويقصد منها مبلغ من المال تدفعه الزوجة مساهمة منها في أعباء الزوجية أو يلتزم بدفعه وليها، ولهذا الغرض أيضاً ويمكن أن يكن الدوطة مبلغ من النقود مالياً متقوماً عقاراً أو منقولاً كقطعان الغنم والبقرة^(٣٠). والباطنة ليس ركناً في الزواج ولا شرطاً لصحته، ولا أثر لازماً من آثاره بل هي مسألة تخضع لاتفاق الزوجين حتى أن شريعتي السريان والأرثوذكس لا تعترف بها وبين الجهاز فتقول: الجهاز ويقال له أيضاً الباتنة أو الدوطة.^(٣١) وأموال الدوطة تظل على ملك الزوجة ولكن لا يجوز لها أن تتصرف فيها بدون إذن الزوج، إلا إذا كان التصرف في صورة وصية فيجوز لها ذلك سواء رضا الزوج أم لم يرض، الأصل أن يلتزم الزوج بحفظ أموال الباتنة وتشغيلها ولا يلتزم

ما يتلفه منها، ولكن يجوز للمرأة أن تنزعها من الزوج وتعطيها لمن تريد في الأحوال التي تقتضي المصلحة فيها، ذلك كما إذا كانت تخاف من إتلاف الزوج لها أو إذا أرادت الاتجار بها بقص الربح ولم يكن زوجها يستطيع الاتجار، والدوطة بهذه الصورة ليست هبة من الزوجة بل هي عقد غير مسمى تنطبق عليه أحكام الشرائع الخاصة بشأن الدوطة كما هي باتفاق الطرفين. فيما لا يختلف النظام العام والأصل أن تستدها الزوجة أو ورثتها بعد انحلال الزواج فإذا كان سبب الانحلال هو التطلق يتم استردادها كاملة بعد خصم ما يكون الزوج قد اشترى به من أموالها لصالح الزوجين، وإذا كان السبب هو الوفاة فإن ورثتها ومنهم الزوج يقتسمونها حسب الأنصبة الشرعية أما إذا كان لها أولاد تبقى البائنة للزوج، وتستعمل في تربية أولاد وأي اتفاق بين الزوجين يخالف ذلك باطل. معني ذلك أن الزوجة دائماً لها الحق في استرداد الدوطة، باعتبارها ملكاً لها، وهي تستردها كاملة ولا يكون للزوج بعد ذلك أي حقوق عليها من حيث إدارة أموالها أي أموال الدوطة واستقلالها.

ثالثاً: الجهاز المشترك:

ويقصد به ما تأتي به المرأة من جانبها وتضعه في بيت الزوجية سواء كان أثاثاً أو غيره، وقد تناولته شريعة الأقباط الأرثوذكس وجاء تنظيمها في ذلك محيطاً بكل المسائل التي قد تثور، كما كان متفقاً مع حكم القواعد العامة، بحيث يمكن تطبيقه في نطاق اختصاص الشرائع المسيحية التي لم تتناول تنظيم الجهاز، بل أن هذه الشرائع كلها لا تكاد تذكر شيئاً ذا بال من القواعد المنظمة للجهاز وأول ما يلاحظ بالنسبة

لتنظيم شريعة الأقباط الأرثوذكس للجهاز أنه لا علاقة بين تجهيز الزوجة وبين المهر، فإن الزوجة لا تلزم به إطلاقاً وهذا ما أثبتته نص المادة (٨٢) من مجموعة الأقباط إذ تقول: لا تجبر المرأة على تجهيز منزل الزوجية من مهرها ولا من غيره فلو زفت بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه الزوج أولاً الجهاز أصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشيء منه ولا تنقص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه.

وينبى على ذلك نتيجة أن الزوجة تؤثت منزل الزوجية وتدفع ثمنه من حالها، وتظل محتفظة بملكيتها وأن تسمح للزوج باستعماله والانتفاع به إذا وضع في بيته، ويترتب على ذلك أن يكون للزوجة الحق في أخذه عند انقضاء الرابطة الزوجية باعتبارها مالكة له. ويكون لها الحق في المطالبة بما أخذه الزوج سواء حال قيام الزوجية أم بعدها ولها أن تطالب بقيمته إذا هلك أو استهلك عنده. ونرى أن المادة (٢٢) أرمن تنص على أن المنقولات والملبوسات التي تحضرها الزوجة تكون لها وتعود إليها عند فسخ الزواج. وتعطي قواعد الإنجليبين المرأة الحق في أخذ جهازها في جميع الحالات ولا تعرف المجموعات الحديثة للأقباط الأرمن في حالة انقضاء الرابطة الزوجية بين ما إذا كان السبب من جانب المرأة أم من جانب الرجل إذ تعطى المرأة الحق في جهازها. وعند شريعة السرين والمسألة (٨) من خلاصة ابن العسال تقول: إذا كان السبب إراديا من جهة الرجل تأخذ المرأة جهازها ولكن إذا كان السبب من جهة المرأة كما إذا زنت مثلاً للزوج أن يأخذ جهازها.

أما الطوائف الأخرى التي لم تنظم مثل هذه الأمور يمكن تطبيق بما جاء بالشريعة الإسلامية لمثل هذه الحالات.

الخاتمة وأهم النتائج

١. إن انحلال الرابطة الزوجية في أثناء الحياة الزوجين لا يباح إلا عند المذهب الأرثوذكسي والبروتستانت ومع ذلك فقد رأينا فيما سبق أن الخلاف قد أثر حول الحالات التي يباح فيها انحلال الرابطة الزوجية، وأن الاتجاه الغالب لا يقصده في الزنا وحده بل يباح انحلال الزواج في حالات أخرى.

٢. وإذا كان المذهب البروتستانتي يجعل من الزنا والخروج عن الديانة المسيحية سببين لانحلال الرابطة الزوجية عن طريق التطلق أمام القاضي فإن الطوائف الأرثوذكسية المختلفة التي لم تتفق فيما بينهما حول الأسباب التي تتحل بها الرابطة الزوجية غير حالة الزنا وإذ أنها توسعت في بيان تلك الأسباب.

٣. حقيقة أن جميع الطوائف لا تبيح انحلال الزواج بالتطلق إلا في حالات محدودة محصورة لأن هذا لا يتحقق وخصائص الزواج المسيحي من حيث اعتباره رابطة مقدسة فالأصل عندهم لا ينحل الزواج إلا بالموت.

٤. لا يحق للزوجين إنهاء حياتهم الزوجية بالإرادة المنفردة أو بالاتفاق، كما في الإسلام، لأن ذلك يعتبر خروجاً على الأصل العام وأنه لا يمكن الخروج على ما نقره الشرائع الطائفية وأن الحالات التي يباح فيها انحلال الرابطة الزوجية لا يصح التوسع في تفسيرها أو القياس عليها باعتبارها واردة على خلاف الأصل.

٥. إذا حكمت المحكمة الزوجين المسيحيين بالتطليق لا يكون القرار ساري المفعول إلا بعد موافقة المجلس الملي وظل الوضع بالسنيين
٦. يلاحظ في حالة موافقة المحكمة والمجلس الملي بالتفريق بين الزوجين لسبب الزنا أو ترك الملة. ظلت هذه الحالات أي حالات المطلقين حبيسة موافقة المجلس الملي لهم بالزواج مرة أخرى للذين لم يكن سبب الطلاق من جانبهم وخير دليل ما جاء بجريدة الشرق الأوسط المذكورة سابقاً بأن الحالات المنتظرة الموافقة بالزواج مرة أخرى بعد أربعين عاماً رأى المجلس الملي أهمية البدء في مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية.
٧. تعنت الكنيسة في مثل هذه المسائل قد ينفلت الأمر من يدها ويؤدي الأمر لحدوث فساد وفجور للأطراف المتضررة.
٨. إذا كان الطلاق نتيجة ارتكاب الزوج لفعول يؤدي للطلاق أخذت الزوجة مهرها والدوطة والجهاز.
٩. إذا كان سبب الطلاق من جانب المرأة تفقد كل شيء المهر والدوطة والجهاز التي قد يكون أحضرته لبيت الزوجية إذا كان لها أولاد مما يعني أن الأولاد يظلوا مع والدهم دون اعتبار للزوجة المذبنة.
١٠. لم تتحد الطوائف المسيحية في المسائل المتعلقة بالجهاز والأولاد والإرث وبل استعانوا بتطبيق الشريعة الإسلامية في مثل هذه الحالات.

المراجع

- ١- د. جميل الشرقاوي/ الأحوال الشخصية لغير المسلمين/ص ٣٩٤
- ٢- الإصحاح العاشر ١١/١٢.
- ٣- الإصحاح الخامس ص ٣١.
- ٤- د. مصطفى إبراهيم الزلمي/ مدى سلطان الإرادة في الطلاق / الجزء الأول / ط١/ مطبعة المعاني بغداد ١٩٨٤ /ص ١٣٤
- ٥- محمد محمود نمر/ الأحوال الشخصية لغير المسلمين / مطبعة مصرية ١٩٥٧/ص ٢٨٩.
- ٦- اقرأ الفقرتين (١٠/١١) من الإصحاح السابع من رسالة بولس.
- ٧- د. جميل الشرقاوي /الأحوال الشخصية لغير المسلمين الوطنيين/ص ٣٣٧/دار النهضة العربية /ط ٩٦٦.
- ٨- د. جميل الشرقاوي/ الأحوال الشخصية لغير المسلمين الوطنيين /مرجع سابق /ص ١٣٠-١٣١.
- ٩- د. إيهاب حسن إسماعيل/انحلال الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس /ص ١١٠/ مكتبة النهضة ١٩٩٩.
- ١٠- المقمص صليب سودجال / دراسات في قوانين الأحوال الشخصية لعقدي الخطبة والزواج/ الإسكندرية /ط العالم العربي ١٩٩٠.
- ١١- جريدة الشرق الأوسط العدد (٧٤٤٧) بتاريخ ٣/محرم / ١٤٢٠ هـ الموافق ١٩/٤/١٩٩١م صادرة من لندن.
- ١٢- المقمص صليب سودجال / دراسات في قوانين الأحوال الشخصية لعقدي الخطبة والزواج/ مرجع سابق.
- ١٣- نفس المرجع.

- ١٤- أيهاب إسماعيل / انحلال الزواج في قواعد الأرمن الأرثوذكس / ص ١١٥.
- ١٥- مقال نشر لجمعية التشريع المقارن ١٩١٩ ص ١١٢-١١٤. نقلاً من د. الشرقاوي في كتابه الأحوال الشخصية لغير المسلمين ص ١٣٠. وانحلال الزواج - مرجع سبق ذكره.
- ١٦- جميل الشرقاوي / نفس المرجع / ص ١٣٠-١٣١
- ١٧- المواد ٧٧/٦٦ من مجموعتي ١٩٥٥ / ١٩٣٨
- ١٨- تنص المادة (٧٩) أرمن: على المحكمة أن تقضي للزوج الذي صدر له الحكم بالطلاق بنفقة يدفعها الزوج الآخر ، فالأمر جوازي للمحكمة.
- ١٩- أنظر المادتين ١٤٤٥٤-١٤٤٥٥ من القانون المدني اليوناني.
- ٢٠- هذا النص للأرمن الذي تقرر أنه الحكم بالنفقة واجب في الحالة المنصوص عليها في المادة (٣٩).
- ٢١- وهذه الأخيرة تقتضي بأنه يجوز الحكم بالطلاق بعد مضي ثلاث سنوات من إصابة أحد الزوجين بجنون لا يشفى منه.
- ٢٢- انظر المواد المشار إليها من المادة ٩٥ هامش ٣ و٢ مع مراعاة ما اتفقت عليه القواعد الخاصة للإنجليبين من حيث عدم فرضها على الزوجة لزوجها وسقوط نفقتها إذا التطليق بسببها.
- ٢٣- جميل الشرقاوي مرجع سابق ١١٤ / هامش ١.
- ٢٤- المادة (١٤٨٧) القانون اليوناني.
- ٢٥- نصت المادة (١٠٢) من مجموعة السريان عقب الكلام عن المهر والجهاز بعد الفسخ (أن نفاذ الحكم فيها ذكر وما لم يذكر يقاس عليه في الشريعة الإسلامية ما يترتب على ذلك أن جهاز المهر والنفقة منوط

بالرئيس الروحي الأكبر الذي له أن يثبت الفسخ بينهما، أنظر كذلك آخر المسألة (٢٨) من الخلاصة القانونية للأقباط.

٢٦- إيهاب إسماعيل / مرجع سابق ٣٢٩ يرى أن التعويض هذا نوع استثنائي القصد من تخفف آلام التطلاق.

٢٧- المواد (٧٧/٦٦) من مجموعتي ١٩٣٨ و ١٩٥٥.

٢٨- سبق أن قدر القانون أن نفقة العدة لا تكفي كتعويض لان النفقة في الشريعة الإسلامية إنما فرضت للزوجة نظير الاقتباس أثناء قيام الزوجية وبعد الطلاق وقبل أن تنتهي العدة وهي من هذه الناحية لا تفي عن أماكن الحكم بالتعويض متى ما توافرت عناصره.

٢٩- المادة ٧٤ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٧٩ لسنة ١٩٣٨ أقباط.

٣٠- المادة (٣٠) من مجموعي السريان والأرثوذكس.

٣١- المادة (٢٨) من نفس المرجع السابق.